

Distr.: General
15 December 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 (أ) '2' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: موضوع الاستعراض: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

استعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الستين للجنة وضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير تنفيذ الدول الأعضاء للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الستين للجنة وضع المرأة بشأن تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، بعد مرور خمس سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أجري الاستعراض في سياقات عالمية ووطنية يسودها التقلب الشديد وعدم اليقين، حيث تعمق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أوجه عدم المساواة، وتدفع نظم الصحة والرعاية إلى حافة الهاوية، وتزيد في شدة العنف ضد المرأة والفتاة، وتغير الأولويات الاستراتيجية للحكومات والمجتمع الدولي، مما يشكل تحديات هائلة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.6/2021/1

120121 231220 20-17129 (A)



أولا - مقدمة

1 - اتفقت الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة على أساليب جديدة لعمل اللجنة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2015)، تتضمن إجراء استعراض أكثر تحميصا للاستنتاجات المتفق عليها بخصوص الموضوع ذي الأولوية في كل دورة سابقة بهدف التشجيع على تنفيذ نتائجها. وفي إطار عملية الاستعراض، تنظر اللجنة في تقرير عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في موضوع الاستعراض.

2 - وموضوع الاستعراض للجنة في دورتها الخامسة والستين هو "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة"، وفقا لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2021-2024 (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2020). وكانت اللجنة قد اعتمدت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا الموضوع في دورتها الستين المعقودة في عام 2016 (انظر E/2016/27-E/CN.6/2016/22، الفصل الأول، الفرع ألف). وسبق للجنة أن استعرضت تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها الثالثة والستين، المعقودة في آذار/مارس 2019 (انظر E/CN.6/2019/4).

3 - ويتضمن هذا التقرير استعراضا لتنفيذ الدول الأعضاء للاستنتاجات المتفق عليها بشأن "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة"، إذ يغطي فترة السنتين المنقضية منذ الاستعراض السابق. وهو يتناول آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تمكين المرأة والتنمية المستدامة والإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في المجالات التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية؛ وتمويل إجراءات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ وتعزيز تَوَلِيَّهن لأدوار القيادية ومشاركتهن التامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار؛ وتحسين أساليب جمع البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية في سياق متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتتبع ورصد الآثار والاستجابات الخاصة بنوع الجنس فيما يتعلق بالجائحة.

4 - ويسترشد هذا التقرير باستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده (انظر E/CN.6/2020/3). وهو يستند أيضا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء⁽¹⁾ ومصادر أخرى، منها تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2019/68 و E/2020/57) والاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عامي 2019 و 2020.

5 - وسيكون هذا التقرير مشفوعا بعروض تقدمها الدول الأعضاء، على أساس طوعي، بشأن الدروس المستخلصة والتحديات القائمة وأفضل الممارسات في الدورة الخامسة والستين للجنة.

(1) إثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأفغانستان وإكوادور وأندورا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا والبحرين والبرتغال وبنغلاديش وبوتسوانا وبوروندي والبوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وتركمانستان والجبل الأسود وتشيكيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا ورومانيا وسانت كيتس ونيفيس والسلفادور والسودان والسويد وسويسرا والصين وغانا وغيانا وفرنسا وقبرص وقيرغيزستان وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا ولبنان وماليزيا والمغرب والمكسيك وملاوي ومنغوليا وموريشيوس وموزامبيق وميانمار والنرويج والنمسا ونيكاراغوا وهنغاريا وهولندا واليابان واليونان.

ثانياً - أهمية الاستنتاجات المتفق عليها

6 - تُبرز الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الستين للجنة الاتساق بين خطة عام 2030 وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتشكل خارطة طريق لتنفيذ ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يراعي المنظور الجنساني، دون أن تترك أي امرأة أو فتاة خلف الركب⁽²⁾. وتشدد الاستنتاجات المتفق عليها على أن تنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراعى للمنظور الجنساني يتطلب اتخاذ إجراءات معجلة بشأن الالتزامات السابقة، بما فيها إعلان ومنهاج عمل بيجين، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وكفالة وتمتعهن تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فتنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراعى للمنظور الجنساني يتسم بطابع عالمي ومتكامل وغير قابل للتجزئة، وينطبق على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

7 - وتؤكد الاستنتاجات المتفق عليها من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات شرط مسبق للتنمية المستدامة ويكتسي أهمية بالغة في إحراز التقدم نحو تحقيق جميع أهداف ومقاصد التنمية المستدامة، وبالتالي فهي تستلزم اتخاذ إجراءات تعكس الصلات التي يعزز بعضها البعض الآخر والتي تربط بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف 5) وكل هدف من الأهداف الأخرى.

8 - وتعترف الاستنتاجات المتفق عليها بالإسهامات الرئيسية التي قدمها المجتمع المدني، بما فيه المنظمات النسائية والمجتمعية، ومجموعات النهوض بالنساء والمدافعات عن حقوق الإنسان في وضع مصالح النساء والفتيات وأولوياتهن وتطلعاتهن في مقدمة عملية تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعى المنظور الجنساني، وتدعو إلى المشاركة في العمل الشامل للجميع، وزيادة الموارد والدعم، وتهيئة بيئات آمنة وتمكينية لتستطيع منظمات المرأة والمجتمع المدني أن تسهم إسهاما كاملا في التنفيذ المراعى للمنظور الجنساني لأهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها.

9 - وتولي الاستنتاجات المتفق عليها الأهمية للمتابعة والاستعراض المراعيين للمنظور الجنساني لخطة عام 2030، اللذين يتطلبان تحسين المعايير والمنهجيات الدولية والوطنية والقدرات الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج ونشر بيانات موثوقة عالية الجودة في الوقت المناسب مع تصنيفها حسب الجنس والسن والدخل وغير ذلك من الخصائص، وإعداد إحصاءات جنسانية في المجالات الرئيسية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمرأة والفتاة. وتوضح تلك المجالات في إطار المؤشرات العالمية الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها 313/71. ومن بين المؤشرات الفريدة البالغ عددها 231 مؤشرا التي يتضمنها الإطار، يتعلق 51 مؤشرا بنوع الجنس على وجه التحديد⁽³⁾.

(2) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "Driving the gender-responsive implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development", August 2016.

(3) UN-Women and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Progress on the Sustainable Development Goals: the gender snapshot 2020", 2020.

ثالثاً - سياق تطبيق الاستنتاجات المتفق عليها

10 - تم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في ظروف اقتصادية وسياسية وبيئية متزايدة التعقيد والتقلب. فقد واجه الاقتصاد العالمي، بعد أكثر من عقد من الأزمة والركود والتكشف المالي وتفاقم أوجه عدم المساواة، تحديات وشكوكا غير مسبوقه بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كوفيد-19، التي ضاعفت الآثار المستمرة للآزمات المناخية والبيئية، وزادت تخلف الناس عن الركب. واتخذت الحكومات تدابير واسعة النطاق لاحتواء انتقال الفيروس وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن تلك التدخلات تركت البلدان النامية تواجه السيناريو الوشيك المتمثل في أزمات الديون الخانقة، وعمليات ضبط أوضاع المالية العامة المضنية التي من شأنها أن تخفض الاستثمار العام والإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، مما يعرض للخطر احتمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ويزيد الطابع الاستعجالي لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁾.

11 - وقد كشف استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتماده أن على الرغم من الخطوات الهامة المتخذة للحد من الفجوات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، فإن التقدم المحرز لم يطابق الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في عام 1995، بل إن الحالة الآن أسوأ من ذي قبل في بعض المجالات. وتزايدت أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل 25 عاما، مع تضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب (انظر E/CN.6/2020/3). وعلى وجه الخصوص، يزيد احتمال أن تعيش النساء المتراوحة أعمارهن بين 25 سنة و 34 سنة في فقر مدقع بنسبة 25 في المائة عن احتمال ذلك بالنسبة للرجال، وتلك هي المرحلة العمرية التي تتزامن مع الإنجاب وتربية الأطفال، حين تواجه الأسر تزايد النفقات، وتُعيد مسؤوليات رعاية الطفل التي تقع على عاتق المرأة انخراطها في العمل المدفوع الأجر (انظر A/74/111). واتسعت الفجوة بين الجنسين في الحصول على الغذاء الكافي في الفترة من 2018 إلى 2019، ويزيد احتمال انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى النساء بنسبة 27 في المائة عن احتماله لدى الرجال⁽⁵⁾. ومن المتوقع أن يتزايد الفقر في العالم في عام 2020 للمرة الأولى منذ عام 1998، مع وقوع 71 مليون شخص في الفقر المدقع في أعقاب الجائحة⁽⁶⁾، ويحتمل أن ترتفع النسبة المقدر أن تبلغ 118 امرأة فقيرة لكل 100 رجل فقير في عام 2021 إلى 121 امرأة فقيرة لكل 100 رجل فقير بحلول عام 2030⁽⁷⁾.

12 - وعلى الصعيد العالمي، استقرت الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة في القوة العاملة في نسبة 31 في المائة بين عامي 1998 و 2018، ولا تزال الفجوة في الأجر بين الجنسين تبلغ نسبة 20 في المائة في المتوسط. وتقوم المرأة في المتوسط بثلاثة أضعاف ما يقوم به الرجل من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية، ولا تزال النساء تتمركزن في العمالة الهشة في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تقل

(4) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Public finances after COVID-19: is a high-debt, low-growth trap looming for developing countries?", World Economic Situation and Prospects .Monthly Briefing, No. 142 (October 2020)

(5) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.I.7). (Sales No. E.20.I.7)

(6) المرجع نفسه.

(7) Ginette Azcona and others, *From Insights to Action: Gender Equality in the Wake of COVID-19* (New York, 2020). UN-Women, 2020)

أو تتعدم الحماية المهنية والاجتماعية (انظر E/CN.6/2020/3). ولا يزال العنف ضد المرأة والفتاة متفشياً، حيث تتعرض المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين في جميع أنحاء العالم لمخاطر العنف والمضايقة المتزايدة (المرجع نفسه). وقد حققت النساء والفتيات اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز على أساس السن والطبقة الاجتماعية والانتماء العرقي والإثني والميل الجنسي والهوية الجنسانية والإعاقة والوضع من حيث الهجرة، من بين عوامل أخرى، أقل قدر من التقدم (المرجع نفسه)، ومن شأن هذه المجموعة من العوامل أن تجعلهن يتضررن بشكل غير متناسب من الجائحة (انظر E/2020/57).

13 - وقد عمقت أزمة كوفيد-19 أوجه عدم المساواة بين الجنسين، واجتاحت القطاعات الاقتصادية التي تكثر فيها عمالة المرأة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعباء الرعاية التي تتحملها النساء والفتيات، وتسبب في تفشي جائحة خفية يشكّلها العنف ضدهن⁽⁸⁾. وعلى الصعيد العالمي، تعمل نسبة 40 في المائة من جميع النساء اللواتي لهن وظائف في القطاعات التي تضررت بشدة، بما في ذلك قطاع خدمات الإيواء والغذاء؛ وتجارة الجملة والتجزئة؛ وتجارة العقار والأعمال التجارية والإدارية؛ والصناعات التحويلية⁽⁹⁾. وفقدت النساء مصادر رزقهن بنسب أكثر من الرجال نتيجة لـجائحة كوفيد-19⁽¹⁰⁾. وتضررت النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي بشكل خاص، ومنهن العاملات الأساسيات وعاملات المنازل، مع محدودية أو انعدام إمكانية حصولهن على خدمات الضمان الاجتماعي والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، وقلة تدابير حمايتهن من الفصل عن العمل⁽¹¹⁾. ويقدر أن على الصعيد العالمي، فقدت العاملات في القطاع غير المنظم ما متوسطه 60 في المائة من دخلهن على الصعيد العالمي في الشهر الأول بعد بداية انتشار الوباء⁽¹²⁾. وتمثل النساء 70 في المائة من القوة العاملة في مجال الصحة في العالم، وهن معرضات للإصابة بالفيروس أكثر من غيرهن (تشير البيانات المتاحة إلى أن النساء تشكلن نسبة 72 في المائة من العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين بالعدوى)⁽¹³⁾. ونتيجة لتدابير احتواء فيروس كوفيد-19 والحجر الصحي وإغلاق المدارس ومراكز الرعاية، ظلت النساء والفتيات تقمن بقدر متزايد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر⁽¹⁴⁾، مما أدى إلى تقاوم التقسيم السائد والمترسخ للعمل بين الجنسين.

Jade Cochran and others, “Addressing the economic fallout of COVID-19: pathways and policy options for a gender-responsive recovery”, Policy Brief, No. 15 (New York, UN-Women, 2020); Bobo Diallo, Seemin Qayum and Silke Staab, “COVID-19 and the care economy: immediate action and structural transformation for a gender-responsive recovery”, Policy Brief, No. 16 (New York, UN-Women, 2020); and UN-Women, “COVID-19 and violence against women and girls: addressing the shadow pandemic”, Policy Brief, No. 17 (New York, UN-Women, 2020).

International Labour Organization (ILO), “ILO monitor: COVID-19 and the world of work”, 2nd ed., 7 April 2020.

Azcona and others, *From Insights to Action* (10)

United Nations, “Policy brief: the impact of COVID-19 on women, 9 April 2020 (11)

ILO, “ILO monitor: COVID-19 and the world of work”, 3rd ed., 29 April 2020 (12)

UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, “Progress on the Sustainable Development Goals” (13)

تقرير التنمية المستدامة 2020. (14)

14 - وتعد المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة وسلطتها في مجال اتخاذ القرار على جميع المستويات، من الأسرة إلى البرلمان، عاملين أساسيين في تمكينها، ولكنهما يظلان مستبعدين إلى حد كبير. وتتخذ نسبة تزيد بقليل عن 55 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما قراراتهن الخاصة بشأن حقوقهن في الصحة الجنسية والإنجابية، مما يؤثر مباشرة على تمكينهن اقتصاديا وسياسيا؛ فالنساء تشكلن 39 في المائة من عمال العالم، ولكنهن لا يشغلن إلا 28 في المائة من وظائف الإدارة؛ وتقل نسبة النساء التي ترأسن الدول عن 7 في المائة، بينما لا تشغل النساء إلا ربع المقاعد في البرلمانات الوطنية وما يزيد قليلا عن 36 في المائة في الهيئات التداولية المحلية⁽¹⁵⁾. ويلاحظ مزيد من التقدم على المستوى الوزاري، حيث تشغل النساء 54 في المائة من المناصب ذات الصلة بالبيئة والموارد الطبيعية والطاقة (مقارنة بنسبة 20,7 في المائة إجمالاً)⁽¹⁶⁾.

15 - وكشفت الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة والقيود التي تواجه تمكين المرأة وأمنها وقدرتها على صنع القرار في الحياة الخاصة والعامة. ومع ذلك، في البلدان التي تقودها النساء، تقل الوفيات المؤكدة الناجمة عن الإصابة بفيروس كوفيد-19 بست مرات عن غيرها⁽¹⁷⁾. وفي حين يمكن أن يعزى ذلك إلى مجموعة متنوعة من العوامل، منها الاستجابة السريعة من جانب القيادات النسائية مع التركيز على الرفاه الاجتماعي والبيئي، فمن الأهمية بمكان أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا منصفا في مراكز القيادة وصنع القرار فيما يتعلق بالجائحة، وأن تراعي مجموعات وميزانيات الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي الاعتبارات الجنسانية من أجل بناء مستقبل أكثر مساواة واستدامة للجميع. وفي هذا السياق المتعدد التحديات، فإن الاستنتاجات المتفق عليها والإجراءات الموصى بها لمواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني تكتسي أهمية بالغة.

رابعاً - جهود التنفيذ على الصعيد الوطني

16 - بين استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتماده أوجه تأزره وروابطه بخطة عام 2030 (انظر E/CN.6/2020/3)، ومن ثم أهمية الاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت إليها اللجنة عام 2016 وسبل تنفيذها. وشملت الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة استجابات محددة الأهداف للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19، والتي تواجه تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة.

ألف - تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية

17 - أكدت الاستنتاجات المتفق عليها أهمية تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة وتمكين جميع النساء والفتيات. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد التنفيذ المتسارع لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لجميع أهداف ومقاصد التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030 بطريقة تعكس طابعها العالمي

(15) المرجع نفسه.

(16) UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, "Progress on the Sustainable Development Goals"

(17) المرجع نفسه.

المتكامل وغير القابل للتجزئة، والتنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بعد مرور قرابة 40 عاما على دخولها حيز النفاذ.

18 - واتخذت الدول الأعضاء خطوات من شأنها أن تسير قدما بالتنفيذ. ففي الآونة الأخيرة، قدمت عدة بلدان تقارير دورية في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فقد أنشأت أرمينيا لجنة مشتركة بين الوكالات لتنفيذ الاتفاقية في عام 2019 لإعداد التقرير الدوري السابع لهذا البلد. وتقوم غيانا بتدريب جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية المشتركة بين الوزارات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتخطيط في صلة بالاتفاقية. وتشارك فرنسا والمكسيك في استضافة منتدى المساواة بين الأجيال في عام 2021، الذي يهدف إلى الاستفادة من زخم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لهذا الجيل ولأجيال المستقبل.

19 - ويستمر إدراج التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة عام 2030 في الأطر الوطنية للتخطيط والسياسات الإنمائية (إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وأندورا والجزيرة الأسود وجمهورية كوريا وسويسرا والصين وكولومبيا والمغرب والمكسيك وموريشيوس واليابان)، إلا أن من غير الواضح إن كانت هذه الممارسة قد أصبحت معمة على الصعيد العالمي. وتغطي الصين أهداف المساواة بين الجنسين في مخطط عام 2030 للتنمية النسوية المدرج في الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020)، وهي تعترف أن تستخدم إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام 2030 كأساس مرجعي لمخطط الفترة المقبلة (2021-2030). أما خطة التنمية الوطنية في كولومبيا (2018-2022)، وهي أدواتها الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تتناول المساواة بين الجنسين من خلال ثمانية نهج سياساتية عامة، منها سياسة تتعلق بالرعاية العامة. ووضعت سويسرا استراتيجية تتضمن الأهداف الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، ويشكل التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين واحدا من مجالات العمل الثمانية التي تشملها. وأدرجت بلدان أخرى الأهداف الإنمائية في استراتيجيات التعاون الإنمائي الدولي؛ وعلى سبيل المثال، تشترط وكالة التنمية النمساوية من المشاريع والبرامج أن تقدم تقارير عن مؤشرات الأهداف.

20 - وكان إصدار أطر قانونية ودستورية تعزز المساواة بين الجنسين وتمكن من القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس إنجازا رئيسيا (إثيوبيا وأندورا والبرتغال وبوتسوانا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية كوريا ورومانيا وسانت كيتس ونيفس وفرنسا وكوبا وكوستاريكا والمغرب وملاوي ومنغوليا وموريشيوس وموزامبيق والنرويج واليونان). وفي أندورا، ينص القانون رقم 2019/13 بشأن المساواة في المعاملة وعدم التمييز على ضمانات قانونية ضد التمييز في المجالين العام والخاص، ويفرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والقواعد التنظيمية. وينص الدستور الذي أقرته كوبا عام 2019 على أن جميع الناس متساوون أمام القانون، ويحصلون على نفس الحماية والمعاملة من السلطات ويتمتعون بنفس الحقوق دون تمييز على أساس الجنس أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو السن أو الأصل العرقي أو لون البشرة أو المعتقدات الدينية أو الإعاقة أو الأصل القومي أو الإقليمي. وفي اليونان، يهدف القانون رقم 2019/4604 إلى كفالة المساواة الفعلية بين الجنسين والقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية، إذ نص لأول مرة على تعميم المنظور الجنساني والميزنة المراعية لنوع الجنس. وفي جمهورية كوريا، ينطبق قانون تحليل وتقييم الأثر الجنساني على جميع القوانين والأنظمة وعلى السياسات والخطط الرئيسية.

21 - ولا تزال المعايير الاجتماعية التمييزية الراسخة والحواجر الهيكلية تهمش المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن تتفاقم بسبب الجائحة⁽¹⁸⁾. وقد اتخذت الدول الأعضاء تدابير قانونية وسياساتية لإعمال حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس في عدد من المجالات، منها الإدارة العامة (أندورا والنرويج وهولندا)؛ والشرطة والقوات المسلحة وبعثات حفظ السلام (البوسنة والهرسك)؛ والزواج والطلاق (البرتغال)؛ والأراضي والممتلكات والميراث (أفغانستان والمغرب وموزمبيق)؛ والعمل والعمالة (أذربيجان وأندورا ورومانيا والمغرب والنرويج)؛ والمساواة في الأجر (أندورا والبحرين والبرتغال وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وهولندا)؛ وإجازة الأمومة والأبوة وإجازة الأبوين (إثيوبيا وبنغلاديش وجنوب أفريقيا والسويد وكوبا وهولندا واليابان)؛ والميل الجنسي والهوية الجنسية (الأرجنتين)؛ والاختيار القائم على نوع الجنس (أذربيجان)؛ والإعاقة (أذربيجان والنمسا)؛ والصحة الجنسية والإنجابية (غانا والمكسيك)؛ والتثقيف الجنسي الشامل (فرنسا)؛ والهجرة (هولندا).

باء - التصدي لأزمة كوفيد-19

22 - في حين أظهرت المرأة قدرات قيادية نادرة وساهمت بقدر غير متناسب في استجابة القوة العاملة في مجال الصحة، طرحت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبقة أمام جهود تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة؛ ويمكن أن تؤدي تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية إلى عكس اتجاه التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 بجميع أهدافها، وتحديد الهدف 5. وإذ تسببت تدابير الإغلاق والاحتواء في تقاوم الأزمة الصحية، فإنها أحدثت آثارا ضارة على فرص عمل المرأة ودخلها وسلامتها وأمنها وعلى الحصص غير المتناسبة من مسؤوليات الرعاية التي تقع على عاتقها. وقد اتخذت جميع البلدان تقريبا تدابير الاستجابة الطارئة من أجل احتواء الفيروس، ومعالجة نظم الضمان الصحي والاجتماعي التي أوشكت على الانهيار، والتخفيف من تلك الآثار عن طريق الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي ومجموعات الحوافز المالية الرامية إلى تمكين الاقتصادات والمؤسسات والأسر المعيشية من البقاء. غير أن الغالبية العظمى من هذه المجموعات لا تُصمَّم بمراعاة المنظور الجنساني، ولا يأخذ معظم التدابير الواردة فيها نوع الجنس في الحسبان. وقام مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19 بتحليل 2 517 من تلك التدابير في 206 من البلدان والأقاليم، وخلص إلى أن 992 منها تراعي المنظور الجنساني، وذلك على النحو التالي: تركز 704 تدابير في 135 بلدا، أي 28 في المائة من المجموع، على منع العنف ضد المرأة والفتاة و/أو التصدي له؛ ويتعلق 177 تدبيرا بالأمن الاقتصادي للمرأة؛ ويتناول 111 تدبيرا أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ويشمل ذلك تدابير الحماية الاجتماعية والاقتصادية والضريبية وتدابير سوق العمل⁽¹⁹⁾.

23 - وتنعكس التقارير المقدمة من الدول الأعضاء ذلك النمط. فقد أفاد العديد منها أن التدابير المتخذة ليست محددة حسب نوع الجنس، على الرغم من أنها قد تعود بالفائدة على المرأة والفتاة بصورة غير مباشرة. ومن بين التدابير التي تراعي المنظور الجنساني صراحة، تشمل خطة كولومبيا لإعادة التنشيط الاقتصادي مجموعة من الإجراءات لصالح المرأة، بينما تشترط بيرو أن تكون القواعد التنظيمية الجديدة لأماكن العمل المتعلقة بالإجازات والتعويضات وتخفيض ساعات العمل وإمكانية العمل عن بعد مراعية لنوع الجنس وتعدد الثقافات وتقاطع الفئات وأن تحترم حقوق الإنسان.

(18) المرجع نفسه.

(19) اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19 في أيلول/سبتمبر 2020. انظر <https://data.undp.org/gendertracker/>.

24 - وتوجه الدول الأعضاء الدعم إلى القطاعات التي تضررت بشدة، وهي التي تكون فيها النساء ممثلات تمثيلاً زائداً، وهو ما يفترض أن يدعم تنفيذ الهدفين 5 و 8 من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. وتدعم فرنسا وهنغاريا وملاوي العاملين في مجال الصحة، وأغلبهم من النساء، بواسطة زيادات متفاوتة عليها في المرتبات والمكافآت اعترافاً لهم بعملهم في الخطوط الأمامية. وتعمل الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو على تعزيز ومناصرة حقوق العمال المنزليين في المرتبات والإجازات المدفوعة الأجر أثناء فترات الإغلاق وفي الحماية من التحرش الجنسي. وقدمت بنغلاديش 58 مليون دولار لتعويض العاملين في قطاع صناعة الملابس عن فقدان العمل والدخل، و 2,35 مليون دولار للعمال المهاجرين اللواتي فقدن عملهم منذ بداية انتشار جائحة كوفيد-19 و عدن إلى بلدهن. وتقدم البحرين وكوستاريكا وقبرص دعماً لقطاع السياحة والعاملين فيه. وتستهدف تشيكيا العاملين لحسابهم الخاص لتعويضهم عن الخسائر التي تكبدتها القطاعات والوظائف التي تعمل في أغلبها النساء، مثل صالونات تصفيف الشعر والتجميل. وتعمل جنوب أفريقيا على تخفيف ديون المشاريع المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر، حيث تمثل المرأة ما يقارب نسبة 33 في المائة المستفيدين. وتشارك إكوادور في حملة لتسليط الضوء على النساء الريفيات المنتجات وعلى مسألة الأمن الغذائي خلال الأزمة، وأطلقت غيانا مبادرة "حديقة مطابخ الإغاثة" أثناء أزمة كوفيد-19 من أجل دعم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمرأة. غير أن عدداً قليلاً من التقارير يتناول الحاجة الماسة إلى بناء قدرة النساء المنتجات والمجمعات المحلية على مواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية والمناخية والبيئية مجتمعة.

25 - والغرض من التدابير التي توفر العمالة وأمن الدخل، تمشياً مع الهدف 8 وغيره من أهداف التنمية المستدامة، هو التخفيف من أثر عمليات التسريح وفقدان الوظائف. ولا تزال بوتسوانا تدفع مرتبات الموظفين العاملين في برامج الحكومة والأشغال العامة، التي تشكل النساء الأغلبية فيها. وتتيح ملاوي ترتيبات العمل المرنة وإمكانية العمل عن بعد لموظفي القطاع العام من النساء والرجال مع الاستمرار في دفع مرتباتهم الشهرية. وتعمل إثيوبيا وبيرو وكوستاريكا وقبرص على حماية حقوق العمل للمرأة والرجل في القطاع الرسمي. وتقدم قبرص وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا مستحقات البطالة والتأمين. وتشكل النساء ثلث العاطلين عن العمل المستفيدين من منحة الإغاثة الاجتماعية في حالات الشدة التي تقدمها جنوب أفريقيا؛ ويحق لعمال المنازل الحصول على إعانات خاصة بفترة الإغلاق من صندوق التأمين ضد البطالة؛ وبلغت نسبة النساء من المستفيدين من صندوق أنشئ لتعويض العمال الذين أصيبوا بفيروس كوفيد-19 أثناء العمل 82 في المائة، وأغلبهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتمنح فرنسا مكافآت لموظفي الرعاية الصحية العاملين في المستشفيات ودور رعاية المسنين في المناطق الأكثر تضرراً من الفيروس. وتكفل المكسيك الإجازة المدفوعة الأجر للبالغين من العمر أكثر من 65 سنة ولفئات الأشخاص المعرضين للخطر، بمن فيهم الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم مراكز إعادة توظيف النساء في اليابان خدمات للنساء اللواتي انقطعت حياتهن المهنية بسبب جائحة كوفيد-19.

26 - وتقدم الدول الأعضاء الدعم للنساء صاحبات المشاريع وللمؤسسات لمساعدتهن على الصمود أثناء الأزمة. وتقوم أفغانستان بشراء وتوزيع أقنعة تصنعها النساء الخياطات؛ وتشمل حزمة الحوافز التي توفرها بنغلاديش قروضا بدون فوائد للنساء صاحبات المشاريع؛ وتيسر دولة بوليفيا المتعددة القوميات وصول المنتجات الريفيات بأمان إلى الأسواق الحضرية المتقلبة؛ وتوفر كوستاريكا التدريب والمساعدة التقنية لصاحبات المشاريع اللواتي يصارعن الأزمة الصحية؛ وزاد صندوق ملاوي لتنمية المشاريع مقدار الدعم الذي

يقدمه للنساء والشباب؛ وفي جمهورية كوريا، تستفيد الأعمال التجارية النسائية من صندوق تحقيق الاستقرار في الوظائف. وجعلت كوستاريكا تمويل المنظمات النسائية أكثر مرونة، مما أتاح للمنظمات غير الرسمية والمنظمات التي تواجه صعوبات بسبب الجائحة إمكانية التماس الدعم.

27 - وتدعم مبادرات الحماية الاجتماعية التي أنشئت أو تم توسيع نطاقها لمساعدة النساء وأسرهن خلال الأزمة تنفيذ الأهداف 1 و 3 و 5 و 8 و 10 من أهداف التنمية المستدامة. وعززت المكسيك برامج الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، التي تعود أغليبتها بالفائدة على النساء. وهناك نهج مشتركة تعزز دخل الأسر عن طريق التحويلات النقدية وتوفير الأغذية (الأرجنتين وإكوادور وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوتسوانا وبوروندي وسانت كيتس ونيفس والسلفادور وغانا وغيانا وفرنسا وكوستاريكا والمغرب). ويشمل برنامج دخل الأسر في حالات الطوارئ في الأرجنتين العمال غير الرسميين والأشخاص الذين ليس لهم دخل آخر، ويصل إلى 90 في المائة من الأسر المعيشية، وتشكل النساء أكثر من نصف المستفيدين منه. وتقدم كوستاريكا الدعم للعمال، بمن فيهم العمال غير النظاميين والعمال المؤقتون؛ وقد تلقت النساء ما يقرب من 50 في المائة من المنح البالغ عددها 265 000 منحة. وتم توسيع نطاق مشروع شبكة الأمان الإنتاجية الحضرية في إثيوبيا ليشمل المزيد من الأسر المعيشية وليلصل إلى النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي. وفي فرنسا، تمت الزيادة في دخل التضامن الناشط بمنحة استثنائية قدرها 150 يورو للأسر المعيشية المشاركة، التي ترأس النساء نسبة 54 في المائة منها. ووزعت جمهورية إيران الإسلامية 10 ملايين ريال من الإعانات النقدية على 17 مليون أسرة معيشية، مع إعطاء الأولوية للأسر المعيشية التي ترأسها النساء. وخصصت بوتسوانا 35 مليون دولار لتقديم سلال غذائية للأسر المعيشية، التي ترأس النساء 55 في المائة منها. وتقدم السلفادور السلال الغذائية إلى 1,3 مليون أسرة، تستفيد منها القيادات النسائية وربات الأسر المعيشية والأمهات العازبات ونساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات والفلاحات.

28 - وتعالج الدول الأعضاء أزمة الرعاية التي تواجهها النساء والأسر أثناء فترة الإغلاق وظروف العمل عن بعد وإغلاق المدارس ورياض الأطفال بواسطة آليات متنوعة، منها الإجازة المدفوعة الأجر (أندورا والبرتغال والجزيرة الأسود وتشيكيا ورومانيا والسودان وقبرص وكوبا واليابان واليونان) بشروط متفاوتة تنطبق إلى حد كبير على النساء العاملات، وعلى العاملات لحسابهن الخاص في بعض الحالات؛ والمنح المقدمة إلى مقدمي الرعاية (جنوب أفريقيا)؛ وبدلات الرعاية الممنوحة لأجل البقاء في المنزل رفقة الأطفال (النرويج)؛ ورعاية الأطفال في حالات الطوارئ (جمهورية كوريا وهنغاريا)؛ والدعم المقدم للأسر التي يرعاها أحد الأبوين فقط، ومعظمها أسر ترأسها النساء (أيرلندا واليابان) والأمهات العازبات (فرنسا)؛ والدعم المقدم لرعاية الأطفال الذين انفصل أبواؤهم عن أمهاتهم (الأرجنتين)؛ وتقديم المساعدة لرعاية الأطفال إلى العمال الأساسيين في القطاعين العام والخاص، ولا سيما النساء (غيانا)؛ وخدمات الرعاية الصحية العقلية للنساء اللواتي تقع على عاتقهن المسؤولية الرئيسية عن الرعاية (بيرو)؛ والإعانات المقدمة إلى العاملين في مجال الرعاية من أصحاب المهن الحرة والمستفيدين من خدمات الرعاية التي يقدمها العاملون المستقلون في هذا المجال (النمسا)؛ والمكافآت الممنوحة لمقدمي الرعاية المنزلية للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة (فرنسا)؛ والإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات التي تقدم خدمات رعاية الأطفال (هنغاريا).

29 - وحالت الأزمة الصحية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 دون تقديم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية إلى النساء والفتيات (الهدفان 3 و 5 من أهداف التنمية المستدامة)⁽²⁰⁾. وتقوم بعض الدول الأعضاء بتوسيع نطاق مستحقات التغطية الصحية والإجازات المرضية لتشمل العمال والنساء في الفئات الضعيفة (كوبا واليابان). واتخذت الصين والبرتغال تدابير للحد من خطر إصابة النساء الحوامل. وتتعدد المكسيك خطا هاتفيا ساخنا مجانا على مدار الساعة، وهو مخصص لمنع إصابة النساء بفيروس كوفيد-19 وحمايتهن منه أثناء الحمل وبعد الولادة. ويوفر المغرب مجموعات مواد النظافة والوقاية من فيروس كوفيد-19 للنساء ضحايا العنف والحوامل والعاملات في قطاع الصحة والقابلات والمهاجرات ونزيلات السجون، وأنشأ 147 مركزا في جميع أنحاء البلاد لتقديم الخدمات الصحية والرعاية للمشردين، بمن فيهم النساء والفتيات.

30 - وبذلت جهود كبيرة في مجال التشريعات والسياسات من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة (أرمينيا والبرتغال وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتشيكيا وجمهورية كوريا ورومانيا وسانت كيتس ونيفس والسلفادور وفرنسا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمغرب ومنغوليا واليونان)؛ وقتل الإناث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)؛ والممارسات الضارة (السودان وغانا وفرنسا وملايو وموزامبيق)؛ والاتجار بالنساء والأطفال وتهريبهم (إثيوبيا وأذربيجان وجمهورية كوريا). وتزايد الطابع الاستعجالي لجهود منع وإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة مع تصاعد أعمال العنف في أعقاب عمليات الإغلاق وتدابير الاحتواء عن طريق البقاء في المنازل التي أدى إليها انتشار الإصابة بفيروس كوفيد-19.

31 - واتخذت الدول الأعضاء التي قدمت تقارير إجراءات للقضاء على الجائحة الخفية التي يشكلها العنف ضد المرأة والفتاة من خلال توفير خدمات أساسية تشمل تكنولوجيات مبتكرة لتيسير حصول النساء والفتيات عليها. وبالإضافة إلى حملات التوعية (البرتغال والسودان وغانا وقبرص وقيرغيزستان وكولومبيا والمغرب ومنغوليا وموزامبيق وميانمار واليونان)، تشمل تلك الخدمات التوجيه المقدم للنساء اللواتي يتعرضن للعنف وأسرهن (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو)؛ والأزواج الذين يقضون فترات الحجر الصحي في المنزل (فرنسا)؛ ومخيمات المهاجرين (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) والدعم المتعدد اللغات للمهاجرات (اليونان)؛ والخطوط الهاتفية الساخنة للإبلاغ والدعم وخدمات الطوارئ عبر الإنترنت (بوتسوانا وبيرو ورومانيا والسلفادور وغانا ولبنان وميانمار وهولندا)؛ بما في ذلك تطبيقات الهاتف المحمول (الجيل الأسود والمغرب)؛ ومنصة افتراضية على الإنترنت للإبلاغ عن التحرش الجنسي في أماكن العمل (بيرو)؛ والخط الساخن المسمى خط "لا تضرب" لفائدة مرتكبي العنف (فرنسا)؛ وزيادة التمويل للخدمات والمأوى (بوتسوانا وبوروندي والبوسنة والهرسك وفرنسا والمكسيك ومنغوليا)؛ والخدمات المؤقتة والمأوى (البرتغال وقيرغيزستان وميانمار)؛ ومواصلة الخدمات القضائية والأمنية أثناء عمليات الإغلاق وإقفال أبواب المؤسسات (إثيوبيا والبرتغال وهنغاريا)؛ وتدريب الشرطة لزيادة قدراتها على الاستجابة (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)؛ وإعادة فتح مراكز الشرطة النسائية (نيكاراغوا)؛ وتعزيز آليات الإحالة والإبلاغ وإمكانية الوصول إلى العدالة (البرتغال ولبنان وملايو)؛ وتقديم المعلومات عن الخدمات القانونية والقضائية وسبل الانتصاف (المكسيك). وتقوم السويد بتمويل منظمات المجتمع المدني المتفرغة لتقديم الخدمات، وقد خصص صندوق الأمم المتحدة

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Response, recovery and prevention (20) in the coronavirus (COVID-19) pandemic in developing countries: women and girls on the frontlines", 22 September 2020.

الاستئماني لدعم إجراءات القضاء على العنف ضد المرأة، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومبادرة تسليط الضوء، 9 ملايين دولار لمنظمات المجتمع المدني المستفيدة من المنح في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتواصل أعمالها خلال الأزمة.

جيم - تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية

32 - تدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى تقوية سلطة الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين على جميع المستويات، وتعزيز قدراتها وحضورها وتمويلها، وإلى دعم الاتساق والتنسيق من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والقطاعات الحكومية. وهذه الآليات لا تعمل كجهات تنسيق جنسانية للحكومة فحسب، إذ تضطلع بتنسيق ورصد تنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني، بل هي مسؤولة عادة أيضاً عن كفالة أن عمليات التخطيط الوطني ووضع السياسات والميزانيات تؤدي إلى النهوض بفعالية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وقد اكتسبت تلك الترتيبات المؤسسية طابعاً استعجالياً متجدداً خلال فترة الاستجابة لجانحة كوفيد-19 والتعافي منها.

33 - وفي عام 2018، كان لدى 192 بلداً آليات أو جهات تنسيق وطنية معنية بشؤون المساواة بين الجنسين، تتمتع بمراتب وسلطات متباينة وكثيراً ما تكون مواردها المالية وقدراتها وصلاحياتها في اتخاذ القرارات غير كافية للاضطلاع بفعالية بمهمة تعميم المنظور الجنساني (انظر E/CN.6/2020/3). وأنشأت الدول الأعضاء التي قدمت تقارير آليات وطنية جديدة معنية بالمساواة بين الجنسين وعززت الآليات القائمة لزيادة سلطاتها وقدراتها وحضورها في الحكومة والمجتمع (الأرجنتين وأرمينيا وأندورا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا والبرتغال وبيرو والجبل الأسود وجمهورية كوريا والسلفادور والصين وفرنسا والمغرب وملاوي وميانمار والنرويج وهولندا).

34 - وأنشأت أندورا في عام 2019 منصب وزير الدولة لشؤون المساواة ومشاركة المواطنين، وهو المسؤول عن تنفيذ قانون المساواة وعدم التمييز وضمان مبدأ المساواة، بما في ذلك المساواة بين الرجل والمرأة، في جميع السياسات العامة وفقاً للخطة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030. وأنشأت الأرجنتين وزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع في العام نفسه، وهي مسؤولة عن صياغة وتنسيق وتنفيذ سياسات لضمان حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، كما أنشأت المديرية الوطنية للاقتصاد والمساواة والشؤون الجنسانية ومديرية شؤون المرأة والشؤون الجنسانية ضمن وزارة الخارجية من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات الاقتصادية والخارجية، على التوالي. وفي بيرو، تقوم وزارة شؤون المرأة والفتيات الضعيفة من السكان بالتنسيق مع الحكومات الإقليمية والمحلية من أجل تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين. وعينت جمهورية كوريا موظفين معينين بسياسات المساواة بين الجنسين في ثماني وزارات رئيسية في عام 2019.

35 - وكثفت الدول الأعضاء جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل ضمان إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في تنفيذ جميع أهداف ومقاصد التنمية المستدامة (الأرجنتين وإكوادور وأندورا وبوتسوانا واليوسنة والهرسك وبيرو وجمهورية كوريا والصين وكوبا وكوستاريكا ولبنان وماليزيا والمغرب وموريشيوس والنمسا). وأدرجت اليوسنة والهرسك قضايا المساواة بين الجنسين في السياسات الوزارية والخطط العملية السنوية في إطار خطة عملها الثالثة المتعلقة بالشؤون الجنسانية (2018-2022)؛ وبدأت بوتسوانا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاعات المياه والإسكان والزراعة. وفي الصين، أنشأت جميع المقاطعات،

البالغ عددها 31 مقاطعة، وجميع المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات آليات لتحليل المنظور الجنساني وتعميم مراعاته. وفي كوستاريكا، أُلزمت السياسة الوطنية للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل (2018-2030) 50 مؤسسة عامة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، ويقوم العديد منها بذلك لأول مرة. وفي عام 2019، انتهت ماليزيا من وضع إطار تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوصيات السياسات العامة المتعلقة بتنفيذ خطة ماليزيا الحادية عشرة، وأجرت جمهورية كوريا 29 395 تحليلاً جنسانياً، حددت بها 8 561 مهمة من أجل جعل السياسات أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية. وتقوم أيرلندا، من خلال استراتيجيتها الوطنية للمرأة والفتاة (2017-2020)، بتعميم تدابير تخفيف الفقر المرتبط بفترة الطمث في جميع الإدارات الحكومية والهيئات العامة ذات الصلة.

36 - ودأبت الحكومات على تمويل الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين أو زادت في المبالغ المخصصة له (إثيوبيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال وغيانا وقبرص والنمسا)، ولكن ذلك التمويل انخفض في بعض الحالات في أعقاب أزمة كوفيد-19 (موريشيوس). ففي النمسا، ارتفعت الاعتمادات المخصصة لشعبة شؤون المرأة والمساواة من 10,15 مليون يورو إلى 12,15 مليون يورو في عام 2020. وفي قبرص، ارتفعت ميزانية الآلية الوطنية لحقوق المرأة من 235 000 يورو في عام 2016 إلى 370 000 يورو سنوياً في الأعوام 2018 و2019 و2020. وفي إثيوبيا، أدت زيادة الميزانية المخصصة لوزارة شؤون المرأة والطفل والشباب ونظيراتها في الأقاليم ومكاتب الشؤون الجنسانية في الوزارات القطاعية إلى تعزيز جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام 2019، زادت غيانا في الاعتمادات المخصصة للجنة المرأة والمساواة بين الجنسين بما يقارب نسبة 50 في المائة عن السنوات السابقة. وفي جمهورية إيران الإسلامية، ارتفعت ميزانية مكتب نائبة رئيس الجمهورية لشؤون المرأة والأسرة بنسبة 19 في المائة بين عامي 2019 و 2020.

37 - وتقدم الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في بعض البلدان دعماً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة خلال جائحة كوفيد-19. ففي كوستاريكا، يدعم المعهد الوطني للمرأة المنتدى الوطني لنساء الشعوب الأصلية والمنتدى الوطني للنساء المنحدرات من أصل أفريقي من أجل التعريف بآثار جائحة كوفيد-19 على مجتمعاتهن المحلية والتصدي لها. وفي قبرص، زادت الآلية الوطنية لحقوق المرأة في التمويل المخصص للمنظمات النسائية للتخفيف من آثار الجائحة على المرأة. وفي جمهورية إيران الإسلامية، نظم مكتب نائبة رئيس الجمهورية لشؤون المرأة والأسرة دورات إعلامية عن فيروس كوفيد-19 لفائدة 1 200 منظمة غير حكومية. وفي أيرلندا، تتلقى المنظمات المجتمعية النسائية وغيرها من المنظمات التي تعاني من صعوبات مالية كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد-19 منحة من صندوق الاستقرار في سياق الجائحة، المخصص للمنظمات المجتمعية والتطوعية ومؤسسات الأعمال الخيرية والمبادرات الاجتماعية، الذي يبلغ رصيده 35 مليون يورو. وعلى الصعيد العالمي، يقدم شُباك الاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-19 التابع لصندوق المرأة للسلام والشؤون الإنسانية دعمه إلى منظمات المجتمع المدني النسائية في 25 بلدا تواجه نزاعات وأزمات.

38 - وتتخذ الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين خطوات لحماية حقوق المرأة خلال الأزمة. ففي إكوادور، أصدر المجلس الوطني للمساواة بين الجنسين مبادئ توجيهية لتنفيذها مؤسسات الدولة من أجل ضمان حقوق النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ويسر حصول المحتاجين منهم المدرجين في سجله الخاص بهم، ولا سيما مغايرات الهوية

الجنسية، على مستحقات اجتماعية ووسائل غذائية. وقام المعهد الوطني للمرأة في المكسيك بحملة للتوعية بشأن مسألة عدم المساواة بين الجنسين في سياق جائحة كوفيد-19 واحتياجات المرأة والفتاة فيما يتعلق بالاستقلال الاقتصادي والرعاية والصحة الجنسية والإنجابية والعنف.

دال - تمويل إجراءات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

39 - أُعيد في الاستنتاجات المتفق عليها تأكيد الالتزامات التي قُطعت في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية فيما يتعلق باتباع النهج المراعي للمنظور الجنساني في إدارة شؤون المالية العامة، ومراعاة المنظور الجنساني في وضع الميزانيات وتتبع النفقات العامة، وتمت فيها الدعوة إلى الزيادة بقدر كبير في الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بسبل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر والوفاء بالالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أحرزت الدول الأعضاء تقدماً في إعداد الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني، ولكن العديد من البلدان لم يضع حتى الآن نظماً لتتبع الاعتمادات المخصصة للمساواة بين الجنسين. وأظهر تحليل شمل 69 بلداً أن عدد البلدان التي استوفت معايير نظام التتبع القابل للتطبيق الذي يقيس تلك الميزانيات وينشرها لا يتجاوز 13 بلداً، وأن 41 بلداً اقتربت من استيفاء تلك الشروط. ورغم أن نسبة 90 في المائة من تلك البلدان لها سياسات وبرامج لمعالجة الفجوات بين الجنسين، فإن نسبة البلدان التي لها الموارد اللازمة لتنفيذها لا تتعدى 43 في المائة⁽²¹⁾، مما يؤكد استمرار عدم كفاية التمويل الضروري للوفاء بالالتزامات القائمة منذ وقت طويل بشأن المساواة بين الجنسين، مما يضر برفاه النساء والفتيات وتمكينهن.

40 - وفي الوقت نفسه، لا يزال التمويل الدولي المخصص لقضايا المساواة بين الجنسين أقل بكثير مما يلزم لسد الفجوات الجنسانية (انظر E/CN.6/2020/3). ومنذ أكثر من عقد من الزمن، لم تتغير النسبة المئوية من المساعدة الإنمائية الثنائية الخارجية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البالغة نحو 4 في المائة، والمخصصة بشكل رئيسي لقضايا المساواة بين الجنسين، وهي تصل إلى ما متوسطه 4,6 بليون دولار في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدر أن نسبتي 10 في المائة من التمويل المختلط و 5 في المائة من التبرعات الخيرية تركز في المقام الأول للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁽²²⁾.

41 - وتعد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أكثر النهج شيوعاً التي تستخدمها الدول الأعضاء التي تقدم تقاريرها في تخصيص ورصد الموارد المالية لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (إثيوبيا وأيرلندا والبحرين والبرتغال وبيرو وجنوب أفريقيا ورومانيا والسويد وفرنسا وكوستاريكا وكولومبيا والمغرب والمكسيك وملاوي ومنغوليا واليابان). وقد أضفت البلدان الطابع المؤسسي على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني باستخدام نهج متعددة، منها إدماجها في عمليات الميزنة القطاعية والوطنية (إثيوبيا وبيرو والمغرب والمكسيك واليابان)، وتحديد مؤشرات المساواة بين الجنسين للميزانيات الوطنية (كوستاريكا والمكسيك)، وتدريب العاملين

(21) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.6).

(22) Cushla Thompson and Jenny Hedman, *Putting Finance to Work for Gender Equality and Women's Empowerment: The Way Forward*, OECD Development Policy Papers, No. 25 (Paris, OECD, 2020). يتتبع مؤشر المساواة بين الجنسين الذي حددته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعونة التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبارها إما هدفاً رئيسياً/أولياً أو هدفاً هاماً/ثانويًا من أهداف السياسات العامة.

في الكيانات الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني (كولومبيا)، ووضع ميزانية للخطط الوطنية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والانتعاش منها (ملوي).

42 - وفي أيرلندا، يتناول برنامج ميزنة المساواة بالدراسة الأثر المحتمل لتدابير الميزانيات في جميع المجالات، مثل الدخل والصحة والتعليم، وأوجه اختلاف النتائج باختلاف نوع الجنس والسن والأصل العرقي وعوامل أخرى، وذلك لدعم الحكومة في عملية صنع القرار. ومنذ عام 2008، كلفت المكسيك الآليات الوطنية للتخطيط الإنمائي والميزنة بمراعاة المنظور الجنساني، بحيث تتضمن جميع السياسات والميزانيات مؤشرات للمساواة بين الجنسين. وينشر المغرب تقريرا سنويا عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وهو بمثابة أداة للمساءلة والرصد. ووافقت بيرو على برنامج الميزانية الموجه نحو تحقيق النتائج للحد من العنف ضد المرأة، وهو ينطبق على جميع القطاعات وعلى الحكومة. وطبقت جمهورية كوريا نتائج تحليل الأثر الجنساني على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وخصصت 31 796 بليون وون لتستفيد منها 35 وكالة و 284 برنامجا في عام 2020. واعتمدت جنوب أفريقيا إطار "عمليات التخطيط والميزنة والرصد والتقييم والتدقيق المراعية للاعتبارات الجنسانية" في نهاية عام 2018. وخصصت السويد ومنغوليا اعتمادات محددة لتمويل تدابير المساواة بين الجنسين في الميزانيات الوطنية.

43 - ولم يبلغ سوى عدد قليل من الدول الأعضاء عن إحراز تقدم في تتبع شؤون المساواة بين الجنسين في المساعدة الإنمائية الخارجية (جمهورية كوريا وفرنسا والنمسا) للمساعدة على ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو يراعي المنظور الجنساني. وتشمل الأولويات الحالية لتمويل المساعدة الإنمائية الخارجية التمكين الاقتصادي للمرأة (النمسا)، والقيادة في التنمية المجتمعية (جمهورية كوريا)، والسياسات الأسرية المراعية للمنظور الجنساني (النمسا)، والإدماج المالي للمهاجرات (النمسا)، والصحة الجنسية والإنجابية (فرنسا والنمسا)، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) (النمسا)، ودعم المنظمات النسائية (فرنسا). وأفادت وكالة التنمية النمساوية بأن 79 في المائة من المشاريع التي تتلقى الدعم منها، أي ما يعادل 82,4 مليون يورو، تركز على المساواة بين الجنسين في المقام الأول أو الثاني. وقد التزمت فرنسا بأن تقوم بحلول عام 2022 بتوجيه 50 في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى مشاريع تولي أهمية كبيرة للمساواة بين الجنسين، وأعلنت في عام 2019 عن إنشاء صندوق بقيمة 120 مليون يورو لدعم المنظمات النسوية في جميع أنحاء العالم.

44 - ووجهت الدول الأعضاء التمويل المخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة صوب تنفيذ القوانين والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز (أندورا والبرتغال)؛ والانتخابات (البوسنة والهرسك)؛ ومحو الأمية والتعليم، بما فيه مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (أفغانستان وكولومبيا وماليزيا)؛ ومراكز رعاية الأطفال (ماليزيا وساننت كيتس ونيفيس)؛ وتمكين المرأة اقتصاديا ومدّها بسبل العيش (بنغلاديش وجنوب أفريقيا ولبنان وميانمار)؛ والعمل الكريم والعمالة اللائقة (أيرلندا والبرتغال وبوتسوانا وساننت كيتس ونيفيس والصين وكولومبيا وماليزيا)؛ والريادة النسائية للمشاريع (أذربيجان وأيرلندا والبحرين والبرتغال وبنغلاديش وبوتسوانا وبوروندي والجبل الأسود وجنوب أفريقيا ورومانيا والصين وقيرغيزستان وماليزيا والمغرب ونيكاراغوا)؛ ومشاركة القطاع الخاص (أندورا وأيرلندا والبحرين)؛ والخدمات المالية الرقمية (غانا)؛ والبحوث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعمل (النرويج)؛ وتوفير التدريب المهني للجنين (ميانمار) وتقديم المساعدة للمهاجرات العائدات (أرمينيا)؛ والعنف ضد المرأة والفتاة (أرمينيا والبرتغال وبنغلاديش وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات))؛ والتحرش الجنسي في أماكن العمل (بيرو وفرنسا وكولومبيا

وماليزيا)؛ والصحة الجنسية والإنجابية (أذربيجان وأرمينيا وكولومبيا)؛ وبدلات الأمومة (بنغلاديش)؛ ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (البرتغال والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وتشيكيا وجمهورية كوريا).

هاء - تعزيز تَوَلّي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها التامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار

45 - تدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة وبفعالية، وإلى تَوَلّيها القيادة وصنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة وعلى جميع المستويات في الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك من خلال التدابير الخاصة المؤقتة والتعليم والتدريب، وعن طريق إزالة الحواجز، مثل الفقر والعنف ومسؤوليات الرعاية غير المتناسبة والمعايير الاجتماعية التمييزية (انظر أيضا E/CN.6/2021/3). وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لم تحقق التوازن بين الجنسين (أي 40 في المائة من النساء أو أكثر) إلا نسبة 13 في المائة من البلدان في البرلمانات الوطنية ونسبة 15 في المائة في الحكومات المحلية، ومعظم ذلك من خلال الحصص الجنسانية المنصوص عليها في التشريعات⁽²³⁾. وحتى مع تزايد الحاجة إلى عمليات حفظ السلام ومشاركة المرأة الحاسمة في دوامها، مثلت المرأة بين عامي 1992 و 2019 ما متوسطه 13 في المائة من الجهات المتفاوضة في عمليات السلام الرئيسية في جميع أنحاء العالم. وبين عامي 2015 و 2019، أفادت التقارير عن قتل 225 من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والنقابيات، استنادا إلى البيانات المتاحة في 81 بلدا⁽²⁴⁾.

46 - وفي عام 2019، نصت التشريعات في حوالي 80 بلدا على تخصيص حصص حسب نوع الجنس (انظر E/CN.6/2020/3). وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تطبق نظام الحصص منذ أمد بعيد، بلغت نسبة النساء في البرلمان 31,6 في المائة، وهي أعلى نسبة مئوية في العالم⁽²⁵⁾. وقد حددت الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها حصصا أو زادت فيها من أجل تعزيز التمثيل السياسي والاقتصادي للمرأة. وتعترف بعض البلدان مواصلة العمل بخصص التمثيل البرلماني للمرأة أو زيادتها إلى 30 في المائة (أرمينيا والسلفادور)، بينما تعترف بلدان أخرى إلى تخصيص نسبة 40 في المائة (البرتغال واليونان)، أو تحقيق التكافؤ بين الجنسين (بيرو والمكسيك)، أو توسيع نطاق الحصص في إدارة الدولة (إيران جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا والبرتغال والمكسيك والنمسا)، أو على المستوى المحلي (البرتغال والسلفادور وقيرغيزستان وماليزيا)، وتطبيقها على الفئات المستبعدة الأخرى.

47 - وتلتزم النمسا بزيادة حصة المرأة في الحكومة الاتحادية إلى 40 في المائة. ووضعت جمهورية إيران الإسلامية استراتيجية لزيادة تمثيل المرأة في إدارة الوزارات إلى 30 في المائة. ونشرت أيرلندا مبادئ توجيهية لتشجيع هيئات الدولة التي لم يبلغ فيها تمثيل المرأة في المجالس الحكومية نسبة 40 في المائة على اتخاذ خطوات لتحقيق هذا الهدف. وتعترف قيرغيزستان بتوسيع نطاق العمل بحصة جنسانية تبلغ نسبة 30 في المائة ليشمل الحكومات المحلية. وتخصص ماليزيا حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة في مجالس إدارة المجتمعات المحلية القروية لزيادة مشاركة النساء الريفيات في صنع القرار. وتشترط الإصلاحات الدستورية التي أجرتها المكسيك عام 2019 تحقيق المساواة بين الجنسين في مناصب صنع

(23) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020.

(24) UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, "Progress on the Sustainable Development Goals" (2020).

(25) Inter-Parliamentary Union, *Women in Parliament: 1995-2020 - 25 Years in Review* (Geneva, 2020).

القرار في الفروع الحكومية الثلاثة. ووسعت البرتغال نطاق حصة 40 في المائة للنساء ليشمل الوظائف العليا في الإدارات العامة ومؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع العام، وكذلك الهيئات البلدية المنتخبة ومجالس الأبرشيات. وخصصت الأرجنتين حصة 1 في المائة من العمالة الاتحادية لمغايرت الهوية الجنسية، ووضعت هولندا موثيق للتنوع في وزارات الحكومة للتشجيع على تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم وترقيتهم بغض النظر عن نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الخلفية الثقافية أو العرقية أو الدينية.

48 - وتعمل الدول الأعضاء على إنكاء الوعي بمشاركة المرأة في السياسة والحكم وتقديم حوافز لزيادتها (إثيوبيا وأفغانستان وأيرلندا والبحرين والبوسنة والهرسك وتشيكيا وقبرص)، كما تقدم التدريب في المهارات القيادية والشؤون السياسية للمرشحات على الصعيد المجتمعي والمحلي والإقليمي (إثيوبيا وأذربيجان وبوتسوانا وبوروندي وجمهورية كوريا وغانا وغيانا وكوستاريكا وكولومبيا وملاوي). وفي البوسنة والهرسك، شجعت اللجنة المركزية للانتخابات الأحزاب السياسية على تقديم وتشجيع مرشحات في الانتخابات المحلية لعام 2020. وتتضمن خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قبرص (2019-2023) تدابير محددة لتعزيز القيادات النسائية. وعقدت تشيكيا حلقات عمل بشأن المساواة بين الجنسين للأحزاب السياسية. وفي إثيوبيا، يتوقف مقدار الدعم الحكومي المقدم إلى الأحزاب السياسية على عدد النساء المرشحات والنساء الأعضاء، والنساء اللواتي يشغلن المناصب القيادية في الأحزاب.

49 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، تُبذل جهود لإبراز مكانة النساء اللواتي اضطلعن بأدوار قيادية في جهود الاستجابة والانتعاش، ولضمان تولي المرأة القيادة في المستقبل (أيرلندا وتشيكيا وقبرص). وقدمت تشيكيا توصيات بشأن تحقيق التوازن بين الجنسين في اللجان الاستشارية الحكومية المعنية بجائحة كوفيد-19. وفي أيرلندا، تتمتع النساء بتمثيل قوي في أفرقة الاستجابة الحكومية للجائحة، ويتألف الفريق الوطني المعني بالطوارئ في مجال الصحة العامة، الذي يقدم التوجيه والدعم ومشورة الخبراء بشأن استراتيجية التصدي لجائحة كوفيد-19 من عضوية متوازنة جنسانيا تضم 42 في المائة من النساء.

50 - وتطبق الدول الأعضاء أيضا حصصا لدعم مشاركة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية في مجالس إدارة القطاعين العام والخاص. والتزمت النمسا بزيادة نسبة النساء في مجالس الإشراف على الشركات المملوكة للدولة إلى 50 في المائة. وفي أيرلندا، حدد الفريق المستقل المعني باستعراض التوازن من أجل تحسين الأعمال التجارية، الذي أنشأته الحكومة لتحسين التوازن بين الجنسين في مناصب القيادة العليا في مؤسسات الأعمال التجارية، هدف الوصول إلى نسبة تتراوح بين 25 و 33 في المائة من تمثيل المرأة في مجالس الإدارة، حسب أنواع الشركات. وفي اليونان، نص القانون 2020/4706 لأول مرة على حصة جنسانية تبلغ 25 في المائة في مجالس إدارة الشركات المسجلة في البورصة. وفي هولندا، تُلزم الشركات المسجلة في البورصة بتعيين ما لا يقل عن 30 في المائة من النساء في مجالسها المعنية بالإشراف.

51 - وتؤيد عدة دول أعضاء قيادة المرأة ومشاركتها في بناء السلام وحفظ السلام (أرمينيا والبوسنة والهرسك والسودان وسويسرا وغانا والنمسا) والدفاع عن حقوق الإنسان (كولومبيا). وتؤيد النمسا تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بتعزيز مشاركة النساء والشباب في بناء السلام المستدام في عدة سياقات. وتحدد خطط العمل الوطنية الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في أرمينيا والبوسنة

والهرسك والسودان وغانا تداير ملموسة لزيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام وفي جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. وفي كولومبيا، يتصدى البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان للتهديدات والاعتداءات وعمليات القتل التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان وزعيمات المجتمعات المحلية، بما فيها مجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، التي استمرت خلال جائحة كوفيد-19.

واو - تحسين مراعاة المنظور الجنساني في جمع البيانات ومتابعتها واستعراضها

52 - تدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى اتباع نهج مراعى للمنظور الجنساني في المتابعة والاستعراض الوطنيين لخطة عام 2030، مع مراعاة إطار المؤشرات العالمية المتفق عليه، من أجل إنتاج بيانات عالية الجودة وموثوق بها وفي أوانها مع تصنيفها حسب نوع الجنس والسن والدخل وغير ذلك من الخصائص، من أجل جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الجنسانية بشأن أمور منها الفقر، والدخل، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وإمكانية الحصول على الأصول والموارد الإنتاجية والسيطرة عليها وامتلاكها، والمشاركة في جميع مستويات صنع القرار، والعنف، وذلك من أجل قياس تقدم المرأة والفتاة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن إطار المؤشرات العالمية يراعي الفوارق بين الجنسين في ستة من أهداف التنمية المستدامة فقط (1 و 3 و 4 و 5 و 8 و 16)، ولا يراعيها إطلاقاً في سبعة أهداف (6 و 7 و 9 و 12 و 14 و 15 و 17)، في حين لا تتضمن الأهداف الأربعة المتبقية (2 و 10 و 11 و 13) إلا القليل من المؤشرات المحددة حسب نوع الجنس⁽²⁶⁾. وعلى العموم، أُحرز تقدم في إعداد بيانات قابلة للمقارنة دولياً لأغراض الرصد، ولكن أقل من نصف البلدان البالغ عددها 194 بلداً تتوفر لها بيانات من هذا القبيل فيما يتعلق بأربعة من الأهداف السبعة عشر؛ أما بالنسبة للهدف 5، فلا تملك تلك البيانات سوى أربعة بلدان من كل عشرة، مما يعرقل تقييم الاتجاهات والتغيرات في التقدم المحرز فيما يتعلق بالمرأة والفتاة⁽²⁷⁾. وألحق هذا النقص في البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية الضرر بعملية رصد آثار جائحة كوفيد-19، وأدت الجائحة بدورها إلى توقف العمليات الإحصائية على الصعيد العالمي⁽²⁸⁾.

53 - وتم في بعض البلدان إنشاء آليات لدعم عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة. فقد وضعت اللجنة الإحصائية في أرمينيا منهاج الإبلاغ الوطني عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي كولومبيا، حددت استراتيجية عام 2018 لتنفيذ الأهداف 22 مؤشراً للهدف 5. وتعمل إثيوبيا على إعداد لوحة وطنية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان جمع بيانات عالية الجودة وتحليلها. وفي عام 2019، بدأ المكتب الإحصائي الوطني في منغوليا العمل بنظام لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

54 - وأفادت عدة دول أعضاء أنها أحرزت تقدماً في القدرة على إعداد الإحصاءات الجنسانية والإبلاغ عنها. وأنشأت أندورا مرصداً لتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وأعدت البحرين تقريراً وطنياً عن التوازن بين الجنسين، ونشرت كوستاريكا دليلاً لإدراج المنظور الجنساني في الإحصاءات التي أنتجها النظام الإحصائي الوطني في عام 2019. وتعمل البرتغال وقبرص على وضع

(26) UN-Women and Department of Economic and Social Affairs, "Progress on the Sustainable Development Goals"

(27) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020.

(28) المرجع نفسه.

نظم أكثر شمولاً للإحصاءات الجنسانية. وتقدم المكسيك الدعم إلى المركز العالمي للتميز في مجال الإحصاءات الجنسانية. وتعكف ميانمار على إعداد الدراسة الاستقصائية الوطنية عن تجارب المرأة في الحياة. وتقدم جنوب أفريقيا تقارير فصلية عن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة. وفي السويد، دأبت هيئة الإحصاء السويدية على تقديم إحصاءات جنسانية على موقعها الشبكي منذ عام 2012. وتقوم بلدان أخرى بإعداد دراسات استقصائية عن العنف ضد المرأة (الأرجنتين وأرمينيا وجمهورية كوريا وغيانا ومنغوليا)، وصحة المرأة وأوضاعها العائلية (تركمانستان)، واستخدام المرأة للوقت (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

55 - ومن التطورات الواعدة القيام بجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 (إثيوبيا وإكوادور وأيرلندا وجنوب أفريقيا وغانا وقبرص وكوستاريكا وكولومبيا وملاوي والنرويج). وتقوم كوستاريكا كل شهر بإعداد وتقديم تقارير إحصائية عن آثار جائحة كوفيد-19 على المرأة. وفي قبرص، أضافت الدائرة الإحصائية أسئلة إلى دراستين استقصائيتين أعدتهما لمتابعة ورصد آثار الجائحة حسب نوع الجنس وتدابير الاستجابة لها. وخصص المكتب المركزي للإحصاءات في أيرلندا موقعا شبكيا خاصا بجائحة كوفيد-19، يتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وتقوم دائرة الشرطة في ملاوي بتسجيل ونشر أرقام مقارنة عن العنف القائم على نوع الجنس قبل الجائحة وأثناءها. وتقوم النرويج حاليا بوضع خرائط لآثار عدم المساواة بين الجنسين الناجمة عن الجائحة والإبلاغ عنها. وترصد أداة تتبع المنظور الجنساني فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 في جنوب أفريقيا تنفيذ الإدارات الحكومية لتدابير الاستجابة ومدى استعادة المرأة من النفقات العامة.

خامسا - الاستنتاجات

56 - منذ الاستعراض السابق للاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، واصلت الدول الأعضاء تنفيذها على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 أحدثت اضطرابات في الجهود الإنمائية على الصعيد العالمي. ويشير تقييم الإسهامات والمصادر الأخرى التي استند إليها هذا التقرير إلى أن التنفيذ اتسم بالتفاوت والتجزئة في جميع الاستنتاجات المتفق عليها. واستمرت الفجوات وأوجه عدم المساواة الجنسانية الشديدة، وظهرت عليها في بعض الحالات زيادات مثيرة للجزع، على نحو ما شهدته معدلات الفقر المدقع والعنف ضد المرأة والفتاة. وتواجه المزارعات وغيرهن من النساء اللواتي يعتمدن على الموارد الطبيعية مخاطر خاصة، إذ تهدد الأزمات الصحية والمناخية والبيئية المجتمعة سبل عيشهن. ومن دواعي القلق الشديد استمرار عدم كفاية التمويل المخصص لقضايا المساواة بين الجنسين ومحدودية توافر البيانات والإحصاءات المتينة لرصد تقدم المرأة والفتاة والإبلاغ عنه.

57 - وقد أبدت الدول الأعضاء التزامها بتعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية والآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وتعميم المنظور الجنساني على الصعيد المؤسسي، والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، فبعد مرور خمس سنوات على اعتماد خطة عام 2030، لم يُدمج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو يراعي المنظور الجنساني إجمالا في الأطر الإنمائية والإحصائية الوطنية، ولم تتحقق بعد إمكانات الميزة المراعية للمنظور الجنساني. ولم يتحقق بعد التوازن بين الجنسين من حيث مشاركة المرأة في الحياة العامة الوطنية، ولا تزال القيود المفروضة على صلاحيات المرأة في صنع القرار قائمة. وأدى تناقص الدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني النسائية إلى إضعاف

تعبئة المرأة ومشاركتها الفعلية في جميع أنحاء العالم، ويحتمل أن يعرض المدافعات عن حقوق الإنسان إلى مزيد من المخاطر. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول الأعضاء في التصدي لأزمة كوفيد-19، فإن عدم كفاية الاستثمارات الاستراتيجية والمالية في قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أصبحت أكثر حدة في سياق الجائحة، حالت دون إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكشفت الأزمة عن مواطن ضعف حرجة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وأبرزت استمرار أهمية الاستنتاجات المتفق عليها والحاجة الملحة إلى التعجيل بتنفيذها. ومن أجل استعادة ما ضاع من المنجزات وبناء قدرة المرأة والفتاة على الصمود، وبغية إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من اتخاذ إجراءات معززة ومن زيادة التمويل بقدر كبير.